

المعايير المحاسبية الدولية ومرونة التوافق أم التوحيد المحاسبي جوانب الجدل وحقائق من الأزمة المالية

م. هدى سالم حسين مرعي

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الموصل

huda_salim@uomosul.edu.iq

م.د. منى سالم حسين مرعي

قسم المحاسبة

كلية الحداثة الجامعة

muna01_almarey@yahoo.com

المستخلص:

تناول البحث مفهوم التوحيد والتوافق الدولي وواجه الاختلاف موضحاً دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق التوافق والتوحيد في المجال المهني موضحاً الأسباب التي كانت وراء حدوث الالتزامات المالية بالتركيز على أزمة الرهون العقارية عام ٢٠٠٨ وما تلاها من هجوم على مهنة المحاسبة والهيئات المهنية والانتقادات نتيجة لممارسات المحاسبة الإبداعية والمعالجات والإجراءات التي قامت المنظمات الدولية باتخاذها والتعديلات التي أجريت على المعايير المحاسبية الدولية للخروج من الأزمة المالية والاقتصادية والمهنية، وتناول البحث معيار الإبلاغ المالي الدولي (معياري القيمة العادلة)، (IFRS13) كنموذج للتعديلات على المعايير الدولية والتوجه نحو التوحيد للمعالجات المحاسبية في جوانب القياس والافصاح والمقارنة، وتوصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات أهمها: تعمل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي على تحقيق الأهداف التي يعمل التوحيد على تحقيقها في مستوياته المتعددة وتعمل على تحقيق التوافق والتكامل في تحقيق أهداف المهنة والعمل على تقليص الفروق في المعالجات المحاسبية والمحافظة على مرونة ذات مستوى يكفل بقاء حيز للإبداع الفكري المحاسبي ويقلل من فجوة الاتهام بالجمود. ويمثل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ١٣ أحد التوجهات للهيئات المهنية الدولية نحو التوحيد والتوافق كنتيجة للالتزامات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي. إما أهم التوصيات: يجب على الجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في العراق دراسة أثار التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية على تحقيق التوافق في المعالجات من خلال دراسة استقرائية لتوجهات التطبيق في ظل الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي وغيره من الجهات المعنية.

الكلمات المفتاحية: التوحيد المحاسبي، التوافق الدولي، الالتزام المالية، المعايير المحاسبية الدولية.

International accounting standards, flexibility of harmonization or accounting unification Aspects of controversy and facts from the financial crisis

Lecturer Dr. Muna Salem H. Maree

Accounting Dep.

Al-Hadba University College

Lecturer: Huda Salem H. Maree

College of Administration and Economics

University of Mosul

Abstract:

The research dealt with the concept of unification and international harmonization and the differences, explaining the role of international accounting standards in achieving harmonization and unification in the professional field, explaining the reasons behind the occurrence of financial crises by focusing on the

mortgage crisis in 2008 and the subsequent attack on the accounting profession and professional bodies and accusations as a result of creative accounting practices and treatments And the measures taken by international organizations and the amendments made to the international accounting standards to get out of the financial, economic and professional crisis, and the research dealt with the international financial reporting standard (the standard of values The Fair), (IFRS13) as a model for amendments to international standards and the orientation towards standardization for accounting treatments in the aspects of measurement, disclosure and comparison, and the research reached a number of conclusions and recommendations, the most important of which are: International Accounting Standards and Financial Reporting Standards work to achieve the goals that standardization works in achieving its multiple levels and works to Achieving compatibility and complementarity in achieving the goals of the profession and working to reduce the differences in accounting treatments and maintain flexibility with a level that guarantees space for accounting intellectual creativity and reduces the gap of accusation of rigidity. International Financial Reporting Standard No. 13 represents one of the trends of international professional bodies towards unification and harmonization as a result of the financial crises that rocked the global economy. Either the most important recommendations: The authorities responsible for the accounting profession in Iraq should study the impact of the application of international accounting standards on achieving compatibility in treatments through an inductive study of the application trends in light of the agreements concluded with the World Bank and other relevant authorities.

Keywords: Accounting unification, international harmonization, financial crisis, international accounting standards.

المقدمة

في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية (أزمة الرهون العقارية ٢٠٠٨) وما صاحبها من انهيارات في هياكل ومؤسسات اقتصادية ضخمة دون سابق انذار بالرغم من وجود أسس معتمدة من كافة النواحي للتقرير عن أداء هذه الهياكل والمؤسسات من الناحية المالية والاقتصادية لا بل وحتى الاجتماعية من خلال مهنة المحاسبة التي تمثل أداة للحكم والقياس والإفصاح عن حسن سير أداء هذه المؤسسات واستمرارياتها من خلال المعلومات الموثوقة والمؤكدّة من قبل المهنيين في مجالي المحاسبة والتدقيق إلا انه مع ظهور الأزمة المالية تعالت الأصوات وكالة التهم إلى مهنة المحاسبة وإلى المدققين ثم انتقلت إلى الهجوم على المعيار رقم ٣٩ الخاص بالقيمة العادلة وكان أول تصريح للكونكرس الأمريكي يتعلق بالأزمة إن معايير القيمة العادلة كانت السبب في حدوث الأزمة ووقف المهنيين المحاسبين وجها لوجه مدافعين عن المعيار فانقلع الهجوم إلى المعايير المحاسبية والمرونة للتطبيقات المختلفة لهذه المعايير وتعالت الأصوات بان المرونة كانت سببا في حدوث الأزمة أو على الأقل عدم التنبؤ بها قبل حدوثها لاستدراك الأمر والتقليل من أثارها ،ومع تعالي الصيحات باتهام المرونة في المعايير وعودة الدعوة إلى التوحيد الذي كملت له التهم سابقا بالجمود وعدم القدرة على تحقيق الإبداع المحاسبي، وانتقاد عنصر المرونة كونه سببا في استخدام أساليب مضللة في القياس والإفصاح المحاسبي من خلال ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية التي أدت

الى التضليل في نتائج النشاط من خلال مرونة المعايير وعدم التوحيد وشوهت الحقائق المالية وزيفتها بما أدى إلى الانهيار وحدثت الأزمة دون سابق إنذار وعلى ضوء ذلك تم صياغة البحث وأهدافه وفرضياته.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إيضاح تداعيات الأزمة المالية على المفاهيم المحاسبية السائدة وتغير وجهات النظر إليها والآثار المتبادلة بينها وبين مهنة المحاسبة والتوجهات الجديدة في تطبيق المعايير الدولية وإعادة النظر للتوجهات المحاسبية نحو التوحيد والتوافق المحاسبي بصورة تخدم عملية التطبيق للمفاهيم المحاسبية لتعبر عن حقيقة الأوضاع المالية دون أي صورة تجميلية.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في اعتماد معايير المحاسبة الدولية وتحديد مدى صحة الاتهامات التي وجهت وما زالت توجه إلى مهنة المحاسبة كونها سببا في حدوث الأزمة وإثارة الجدل حول العودة للتوحيد لعلاج آثار هذه الأزمة على مهنة المحاسبة ودور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق التوافق المهني وتوضيح ذلك من خلال دراسة تحليلية لجوانب التوحيد في معيار الإبلاغ المالي (IFRS13).

فرضية البحث: يبنى البحث على فرضية مفادها إن اعتماد معايير المحاسبة الدولية يضمن تحقيق التوافق والحد من المرونة في المعالجات المحاسبية والتي انعكست في تطبيقات القياس والإفصاح المحاسبي وكانت سببا في حدوث الأزمة المالية مما يتيح تحقيق المتطلبات المهنية للتطبيق بسهولة مع ضمان الموضوعية التي يحققها التوحيد المحاسبي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التطرق لمفهوم كل من التوحيد والتوافق المحاسبي وتوضيح علاقة المرونة في التطبيقات المحاسبية بالأزمة المالية الانتمانية وإيضاح دور اعتماد معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى التوافق المطلوب من خلال دراسة تحليلية لمعيار (IFRS13) وتوضيح توجهات التوحيد في ظل هذا المعيار.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استخدام الأسلوب الوصفي في اختبار فرضية البحث وتحقيق أهدافه وبالاعتماد على ما هو متاح من كتب ومجلات واطاريح وأي مصادر أخرى متاحة عبر شبكة الانترنت واعتماد منهج التحليل لتحقيق أهداف البحث.

أولاً. مفهوم التوحيد المحاسبي وأهدافه ومستوياته ومزاياه:

أ. **مفهوم التوحيد المحاسبي:** تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم التوحيد المحاسبي وفق وجهات نظر الباحثين وتشابكت مع مفاهيم مرادفة مثل التماثل والتوحيد والمعايرة ويمكن توضيح مفهوم التوحيد من خلال الفرق بين المصطلحات السابقة حيث أشار (فتيحة، ٢٠١١: ٥٦) "يشير التوحيد إلى الحالة التي يكون فيها كل شيء منسق ومتجانس أو غير متباين فهي تحتوي على التماثل الذي يعني إن تكون كل المبادئ والممارسات المحاسبية واحدة وتعرفه جمعية المحاسبين الأمريكية بأنه الثبات في التبويب والمصطلحات وكذلك في القياس. إما المعايرة فالمعيار هو نموذج معترف به من السلطة للقياس وإن المحاولات في المحاسبة للمعايرة هي محاولات لوضع توحيد في الطرق المحاسبية والنموذج المستخدم للقياس هو المصرح به من قبل السلطات."

ويمثل التوحيد بمفهومه العام جعل الشيء واحداً وهو التماثل والتطابق والانتظام ومع إن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق والذي يعني إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو

تخفيفها والعمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن طريق تطوير معايير موحدة. (نور والجواوي، ٢٠٠٢: ٥)
أشير إلى مفهوم التوحيد المحاسبي بالعديد من التعابير التي صاغها الباحثون والمنظرون في هذا المجال ومن بين هذه التعابير التعريف الذي صاغه الجليلي عندما وصف التوحيد بقوله: (الجليلي، ١٩٧٧: ٤) التوحيد المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الترتيبات أو الإجراءات التي تسهل عملية تسجيل البيانات المحاسبية على مختلف المستويات مما يؤدي إلى إمكانية إعداد الحسابات الختامية والموازنة التخطيطية في إطار محدد من الأسس والقواعد والمصطلحات والتعارف المحاسبية.

نلاحظ أن التعريف السابق ركز على تحديد أساليب التوحيد وعلى مستوياته دون الإشارة إلى المزايا والأهداف لهذا التوحيد والتي تناولها الباحث منفصلة بصورة موسعة.

في حين أشار (بلغيث، ٢٠٠٢: ٥٣) "حسب (afnor) فإن التوحيد المحاسبي يشمل سن جملة من القواعد التي تسمح بتنظيم أدوات ونواتج العمل بتوحيد وتبسيطها. أما المخطط المحاسبي المراجع (PRC) لسنة ١٩٨٢ فإنه يتناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن التوحيد المحاسبي يهدف إلى:

- تحسين المحاسبة.
- فهم المحاسبات وإجراء الرقابة عليها.
- مقارنة المعلومات المحاسبية (في الوقت والمكان).
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات.
- إصدار الإحصائية."

في حين أشار (تشوي وآخرون، ٢٠٠٤: ٣٤٩) إلى التوحيد من خلال ما اسماء بالمنطقية وميز بينه وبين التوافق من خلال قوله "يستخدم الناس لفظي التوافق والمنطقية كمترادفين لكن المنطقية وعلى العكس من التوافق تعطي بصفة عامة الانطباع بأنها مجموعة من القواعد الجامدة والضيقة وإنها قد تتطلب معيارا واحدا أو قاعدة واحدة في كل المواقف ولا تقبل أية اختلافات على المستوى القومي وهي بالتالي أكثر صعوبة في التطبيق على المستوى الدولي."

ومن وجهة نظر الباحثين إن الكلام السابق يمثل نظرة ضيقة لمفهوم التوحيد لعدم مراعاته المستويات المختلفة لعملية التوحيد التي تعمل على تحقيق العديد من الأهداف التي تخدمها عملية التوحيد وعليه يمكن تعريف التوحيد المحاسبي بأنه الية عمل تستخدم طرق واساليب موحدة للقياس والافصاح المحاسبي بما يمكن من عمليات المقارنة لنتائج النشاط على المستوى الافقي والعمودي لوحداث اقتصادية متماثلة في النشاط وبما يدعم عملية اتخاذ القرارات بصورة صحيحة ويعطي صورة حقيقة عن الوضع المالي والاقتصادية لتلك الشركات.

ب. أهداف التوحيد المحاسبي: أن تطور العلاقات الاقتصادية وتطور الحاجة إلى المعلومات كان دائما مرفقا بتبادل للمعلومات المحاسبية والمالية التي يعتبر من بين أهم أهدافها تحقيق الاحتياجات المختلفة من المعلومات المحاسبية للإطراف المستفيدة والتي فرضت على المعلومات التوسيع في إطار إيصالها إلى جمهور واسع من المستفيدين وهو ما يفترض ضمان وجود مجموعة متجانسة من القواعد المتعلقة بإعداد وعرض البيانات المحاسبية والمالية ليتسنى من خلالها التوصل إلى

تحليل ملائم ومفهوم يستطيع إن يكتسي الصبغة العالمية أو القومية أو حتى على مستوى الوحدة الاقتصادية.

اشار (رزقي، ٢٠١٠: ٣٨) يوجد اختلاف وتباين كبير بين مختلف المرجعيات المحاسبية من حيث المبادئ ومن حيث تقديم وعرض القوائم المالية، فيوجد ثلاثة مرجعيات محاسبية الأكثر انتشارا واستعمالا في العالم وهي: المرجعية المحاسبية الأوروبية والمرجعية المحاسبية الأمريكية من خلال معايير المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها (US (GAAP، والمرجعية المحاسبية الدولية ممثلة في معايير المحاسبة الدولية (IAS) ومن خلال معايير (IFRS).

إن الاختلاف في المرجعيات أعلاه كان سببا في التوجه نحو التوحيد لتحقيق أهداف مشتركة وموحدة من المعالجات المحاسبية، وقد أشار (الجليلي، ١٩٧٧: ٢٤-٢٥) إلى أهداف التوحيد على كافة المستويات بالآتي:

١. توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة والمتابعة على مختلف المستويات.
٢. توحيد الأسس والمفاهيم والمبادئ والقواعد المحاسبية أي توحيد اللغة المحاسبية بهدف توفير الجهد وتنمية الكوادر لتحقيق أقصى كفاءة إنتاجية.
٣. ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية لتنفيذ الخطط بهدف التنمية الاقتصادية.
٤. تسهيل عليه تجميع وتبويب البيانات للاستفادة منها على مستوى الوحدة والمستوى القومي.
٥. توفير الجهد والأداء وتقليل نفقات إعداد الدراسات والتدريب.
٦. الاستفادة من خبرات وتجارب الوحدات الاقتصادية بعضها البعض الآخر.
٧. استخدام البيانات الموحدة في مجال التخطيط والمتابعة والرقابة التنسيق.
٨. سهولة استخدام البيانات الموحدة في إعداد الميزانيات التقرير وإجراء المقارنات الدورية للتأكد من إن ماتم تخطيطه قد نفذ فعلا.
٩. تسهيل إعداد الحسابات الاقتصادية القومية من واقع البيانات الموحدة للتوحيد المحاسبي.
١٠. سلامة التوجيه المحاسبي ومسايرته للأهداف الإدارية والاقتصادية في وقت واحد.
١١. توفير إمكانية وسهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لترشيد إدارة القطاع في اتخاذ القرار المناسب لأية فروق ظاهرة.

في حين أشار (بلغيث، ٢٠٠٢: ٥٤) يعتبر التوحيد من أهداف عملية التوحيد إذ يمثل توحيد الطرق المحاسبية للوصول إلى توافق في القوائم المالية الوظيفة الأساسية للتوحيد والتي تركز حول:

١. توحيد السياق المحاسبي الذي يمثل سلسلة الإنتاج التي تبدأ من مستندات ووثائق الإثبات وتنتهي إلى القوائم الختامية، يهدف التوحيد في هذه المرحلة إلى الرفع من إنتاجية المصالح المحاسبية من خلال إتباع معايير تتحرى الدقة.
٢. توحيد المنتج المحاسبي الذي يمثل أساسا القوائم المالية الختامية التي تحمل الإجابة عن احتياجات مختلف مستخدمي المعلومات المحاسبية، وإن عدم تجانس هذه الفئة وإمكانية تضارب مصالحها هو الداعي لتوحيد هذه القوائم حتى تتم الإجابة على أكبر قدر من احتياجاتهم لهذا ينبغي على المعايير التي تحكم توحيد هذا الجانب لا إن تكون صلبة بل ينبغي إن تكون مرنة وقابلة للتفسير من عدة جوانب.

ج. مستويات التوحيد: قسم (الجليلي، ١٩٧٧: ٧) مستويات التوحيد إلى الآتي:

- التوحيد على مستوى الأسس والمبادئ والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية.
 - التوحيد على مستوى الحسابات والقوائم الختامية.
 - التوحيد على مستوى النظم.
 - التوحيد تبويب الحسابات (الدليل المحاسبي).
- ومن وجهة نظر الباحثين فإن هذه المستويات تشير إلى التوحيد الداخلي على المستوى الوطني ولا تمثل مستوى التوحيد على النطاق الدولي الشامل إلا في بعض منها وبالتالي يجب وضع مستويات دولية للتوحيد تشمل جوانب القياس والإفصاح وإعداد التقارير المالية لأغراض المقارنة وهو أساس العمل المحاسبي الدولي ولأغراض تخفيض التعدد في أساليب وطرق القياس والإفصاح.
- أما (بلغيث، ٢٠٠٢: ٥٣) أشار إلى "تعتبر المعايير بمثابة التوجيهات الرسمية التي تحدد كيفية تسجيل بعض أنواع العمليات أو الإحداث والمعلومات التي ينبغي إعطاؤها في الملاحق للقوائم المالية. لهذا فإن التوحيد المحاسبي يجري على المستويات الثلاثة التالية:
١. **على مستوى المبادئ:** إذ يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس والمبادئ المحاسبية والمعايير الأساسية التي يمكن الاضطلاع بها عند تطبيق الأسس والمبادئ التي يتم توحيدها.
 ٢. **على مستوى القواعد:** ويشمل في هذا المستوى توحيد القواعد وإجراءات والوسائل المحاسبية. وتتطلب هذه العملية حصر القواعد والإجراءات والأساليب المحاسبية المستخدمة فعلاً، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبية واختيار الأفضل من بينها منها تماشياً مع مقتضيات المبادئ الموضوعية والحذر عند استخدام القواعد والإجراءات البديلة.
 ٣. **المستوى الثالث توحيد النظم:** ويشمل التوحيد في هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي ككل بما يقوم عليه من أسس ومبادئ وقواعد ووسائل وإجراءات. ويمتد إلى تنميط النتائج المحاسبية والقوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف والأسس والمبادئ التي تقوم عليها.
 ٤. **الضغوط باتجاه التوحيد:** مع ازدياد الاتهامات التي وجهت إلى المهنة المحاسبية جراء الأزمات الاقتصادية كانت هناك ضغوط عديدة باتجاه التوحيد منها (عيشي، ٢٠٠٩: ٧-٨):
- ❖ الزيادة الدولية في التجارة والمبادلات الاقتصادية: إذ تزيد على ١٥ ترليون دولار تقوم بها شركات كونية منتشرة في أنحاء العالم وتتطلب معايير وأسس للقياس والإبلاغ المحاسبي، وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ومن متطلبات الانضمام إليها مبدأ الشفافية لتوفير معلومات للمستثمرين وتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية إذ سيؤدي التزام الشركات بها إلى اتساق أكبر في المعلومات المالية المقدمة في تقارير تلك الشركات.
 - ❖ الحاجة المتزايدة إلى رأس المال: وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسندات في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون.
 - ❖ ازدياد التنافس الدولي: أدى ذلك إلى الحاجة القوية لتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية بموجب وأسس تأتي في مقدمتها استخدام المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية.

- ❖ ضغوط الشركات الكونية باتجاه الحاجة إلى معايير متوافقة على مستوى العالم للإفصاح في مواقفها المالية إذ أن فروع هذه الشركات تعمل في بيئات متباينة لذا فإن مصلحتها تقتضي أن تطبق دول العالم معايير موحدة لتسهيل أعمالها.
- ❖ زيادة الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورأس المال والتكنولوجيا، ويتطلب ذلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم.
- ❖ اعتماد الاتحاد الدولي للبورصات (IOSCO) معايير المحاسبة الدولية وكان قد حدد آذار ١٩٩٨ كموعداً نهائياً ليوصي الاتحاد بقبولها على المستوى الدولي واستخدامها كأساس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود.
- د. **مراحل التوحيد:** ان عملية استحداث المعايير تمثل المرحلة الثانية في سياق عملية التوحيد التي تعتبر عملية طويلة وتتمثل المرحلة الأولى من تطور عملية التوحيد بشكلين اثنين: (بلغيث، ٢٠٠٢: ٥٣)
- الشكل الأول:** وهو إن هيئات التوحيد هي التي تأخذ زمام المبادرة في استخدام اقتراحات جديدة في ميدان المحاسبة، إذ من الممكن أن تتعلق هذه الاقتراحات بموضوع جديد كموضوع المعلوماتية أو قد تتعلق بمشكل قديم لكنه متجدد الطرح وموضوع للتساؤل من المؤسسات وأصحاب المهنة.
- الشكل الثاني:** هو أن عملية التوحيد يمكن أن تعتمد بشكل ثانٍ فالتغيرات الاقتصادية تحتم أحياناً تفسير محاسبية جديدة لهذه التغيرات حتى لا تقوم المؤسسات كل على حدة بتصور الحلول المحاسبية الخاصة بها لهذه المشاكل.
- هـ. **معوقات عملية التوحيد والعقبات:** أشار (نور والجلاوي، ٢٠٠٢: ٥) إلى أن العواقب التي تقف إزاء التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي يمكن أن تتمثل بالآتي:
- ١. **التقاليد المحلية:** تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية اقتصادية سياسية تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على المستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فإن الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.
- ٢. **العوائق الاقتصادية والتشريعية:** يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات المحاسبية التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية ومن ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين. إن معظم التأثيرات في توسيع المحاسبة وتطويرها هو الهيكل التشريعي وهو انعكاس للتقاليد الثقافية الوطنية.
- ٣. **الحالة السيادية:** إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية.
- ان عملية التوحيد باعتبارها خطوة هامة في إرساء توافق الأنظمة المحاسبية بغية إيجاد لغة موحدة خاصة في ظل الظروف الاقتصادية تصطدم بعدة عوائق منها ما هو شكلي ومنها ما هو جوهري قد يهدد في ظل تضارب المصالح عملية التوحيد المحاسبي برمتها. وان مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط وإمكانية تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توافرها في الوحدات الاقتصادية فالقواعد والمبادئ المحاسبية لا بد أن يتم تطبيقها في ظروف معينة قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن محيط لآخر لان تعدد البدائل المحاسبية هو في الواقع محاولة للوفاء

باحتمياجات كل مؤسسة في ظل الظروف التي تحيط بها وان غياب خاصية التجديد للمعايير المحاسبية بسبب غياب وظيفة الاتصال بين هيئات التوحيد والأطراف المستقبلية للمعايير للوقوف عند درجة القبول والتبني للمعايير والوقوف عند احتياجات الأطراف من حلول المشاكل التي تواجهها، زاد من حدة هذه المشاكل. (بلغيث، ٢٠٠٢: ٥٣)

ثانياً. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي الأهداف والمبررات:

١. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي: يمكن إرجاع التوافق المحاسبي على المستوى الدولي إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين في عام ١٩٠٤ في مدينة سانت لويس بأمريكا وجاءت الدعوة إلى العالمية في المؤتمر الدولي السابع الذي عقد في مدينة أمستردام-هولندا عام ١٩٥٧ إذ جاءت دعوة رئيس سابق للمعهد الهولندي للمحاسبين بفكرة مجموعة موحدة للقواعد المحاسبية في المؤتمر التاسع في باريس ١٩٦٧ تم تشكيل فريق عمل دولي وشكلت على أثره لجنة التنسيق الدولي للمهنة المحاسبية في مؤتمر العاشر في سدني ١٩٧٢ شكلت لجنة ضمنت ١١ عضواً ثم شكلت لاحقاً في دوسلدورف بألمانيا عنها عام ١٩٧٣ لجنة معايير المحاسبية الدولية وتهتم اللجنة بإعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية، وتتجاذب التوافق/التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وجهتها نظر الأولى المنحى الوطني للمحاسبة والثانية المنحى العالمي الواسع ويسعى التوافق إلى تعزيز التشابه والتوحيد من جهة وإلى تخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى. (نور والجلاوي، ٢٠٠٢: ٥)

يختلف التوافق عن التوحيد باحتوائه على جانب من المرونة في توحيد المعالجات المحاسبية حيث أشار (فتيحة، ٢٠١١: ٥٧) إلى إن "التوافق المحاسبي هو محاولة لجمع أنظمة المحاسبة المختلفة مع بعضها فهي عملة مزج وتوحيد الممارسات المحاسبية المتنوعة في هيكل منهجي مرتب يعطي نتائج متناسقة فهي تشمل على اختبار ومقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لتحديد نقاط الاتفاق والاختلاف، ويمثل التوافق عملية تقليل الفروق في تطبيقات التقارير المالية فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم لزيادة عالمية الأسواق المالية، كما إن التوافق يمثل عملية زيادة الانسجام وتوافق ممارسات المحاسبة ويخفض من الاختلافات المنطقية بينها ويحسن توافق المعلومات المالية بين الدول".

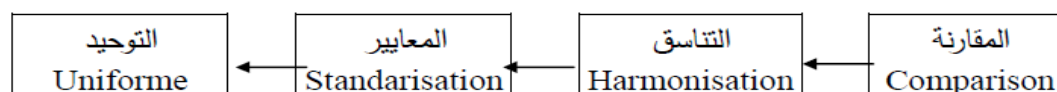
اما (مزياني، ٢٠٠٩: ٧) أشار إلى أن التوافق المحاسبي الدولي يعبر عن "عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم و هذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال"، وهكذا فالتوافق المحاسبي الدولي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية ويؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة وهو بذلك يتميز عن التوحيد المحاسبي الدولي الذي يعني توحيد صارم للقواعد والسياسات المحاسبية وتطبيقها على دول معينة، فالتوحيد لا يقبل اختلافات في الإجراءات على المستوى الدولي".

في حين عرفه (الجلاوي، ٢٠٠٠: ٤٧). عرف التوافق بأنه عملية زيادة الاتساق (الانسجام) للتطبيقات المحاسبية بوضع قيود أو حدود على درجات الاختلاف أو هو عملية إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية".

بينما أشار (بلغيث، ٢٠٠٦: ١١٨) "بالرغم من أهمية التوافق المحاسبي واتجاه العديد من الهيئات الدولية للمطالبة بإرسائه إلا أنه لم يحظى بتحديد تصوري لمفهومه، إضافة للخلط أحيانا

بينه وبين مفهوم التوحيد المحاسبي حيث يعتبر التوافق مفهوما ملازم للمحاسبة الدولية يفيد في الحد من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويتميز عن التوحيد الذي يفترض توحيد كلي للقواعد المحاسبية بشكل شامل على المستوى الدولي وهو ما يعتبر امراً مستحيلاً وغير نافع مادامت المحاسبة جزءاً مكملاً للمحيط الثقافي لكل دولة، كما اعتبر التوافق المحاسبي مساراً موحداً لزيادة انسجام التطبيقات المحاسبية بالحد من مستوى تغيراتها على عكس التقييس الذي يعد بمثابة مسار تفرض من خلاله مجموعة صارمة من القواعد واعتبر التوافق المحاسبي مساراً حتمياً للشركات المتعددة الجنسيات لتتمكن بموجبه من رفع الحواجز التي تعيق المقارنات الدولية وإن كانت المقارنة الكاملة مستحيلة لأن القوائم المالية معدة بالاستناد إلى معايير دولية إلا أنها ستعكس حتماً الخصائص الوطنية فالتوافق المحاسبي محاولة رامية ليوحد عدة أنظمة محاسبية في مسار قادر على المزاوجة والتوفيق بين تطبيقات محاسبية مختلفة في هيكل منظم، إن كل من التوافق والتقييس هما خطوتين لمسار واحد قابل للتوقف في أي لحظة وتتمثل باقي الخطوات في مقارنة مختلف الأنظمة المحاسبية بهدف تحديد الفروق، مجهودات القضاء على الفروق-التوافق، تشكيل مجموعة مترابطة من المعايير المحاسبية-التوحيد، ثم بلوغ حالة التوحيد".

وبالرغم مما طرحه الباحثين في هذا المجال لا يمكن تناول مفهوم التوافق بمنأى عن التوحيد والتماثل لوجود علاقة تداخلية تبادلية بين المفاهيم وأكد (فتيحة، ٢٠١١: ٥٧) على ذلك بقوله "هناك علاقة متصلة بين المفاهيم الثلاثة حيث تبدأ المرحلة الأولى بعملية المقارنة بين أنظمة المحاسبة للدول ثم تنتقل إلى اتجاه التوافق التناسق (Harmonization) ثم يتم توليد وإنتاج مجموعة من المعايير المتفق عليها (Standardization) ثم بعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة وهي التوحيد (Uniform)" والشكل (١) يوضح العلاقة بين التوافق والمعايرة والتوحيد في المحاسبة.



الشكل (١): العلاقة بين التوافق والمعايرة والتوحيد في المحاسبة

المصدر: فتيحة، بكطاش، (٢٠١١)، "دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة-حالة الجزائر"، أطروحة دكتورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

٢. **أهداف التوافق المحاسبي:** من الأهداف الأساسية للتوافق المحاسبي الدولي مسالة تحقيق الكفاءة التي تقضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي تسعى المؤسسات المتعددة الجنسيات بلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات الاقتصادية أو التكتلات الإقليمية، إضافة إلى أهداف أخرى أهمها: (بلغيث، ٢٠٠٦: ١١٨):

- أ. بالنسبة للمؤسسات المعدة للقوائم المالية: يساعد التوافق المحاسبي على:
 - ❖ خفض تكاليف المتعلقة بإعداد القوائم المالية خاصة ما تعلق بأعداد الحسابات التي لديها فروع تنشط في مناطق تختلف أنظمتها المحاسبية.
 - ❖ إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناءً على التقارب الذي يحكم شروط التمييز وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة.

- ❖ تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى.
- ❖ الموقع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.
- ب. النسبة للأطراف المستعملة للقوائم المالية: الهدف الأساسي لهذه الفئة هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلوماتها على أساسها، وبالتالي استبعاد أثر العوامل الثقافية والقيمية والعوامل الأخرى على حسابات المؤسسة لأجل اتخاذ قرارات الاستثمار الملائمة.
- ج. بالنسبة للهيئات الأخرى: تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال نجاح عمليات الرقابة التي تقوم بها الهيئات على المؤسسات مثل الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية المحلية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيح من خفض تكاليف الرقابة التي تتطلب اعباء إضافية تتعلق بتكوين المدققين وأدوات التدقيق وبرامجه.
- ٣. **التوافق المحاسبي المبررات والانتقادات:** أن المعرفة المحاسبية تتسم بخاصيتين متلازمتين هما: الاستمرارية والتغير، وهذا على الصعيدين التطبيقي والنظري فالاستمرارية تشير إلى تراكم الخبرات وتكون القواعد والأعراف المحاسبية بمرور الزمن بعد ثبوت منفعتها عمليا وتقبلها نظريا. أما خاصية التغير فتشير إلى قدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال نتيجة عوامل اقتصادية، اجتماعية، قانونية وتكنولوجية ومن هذا المنطلق يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تحقيق توافق محاسبي في الممارسات المحاسبية على المستوى الدولي استجابة لعوامل معينة: (مزياي، ٢٠٠٩: ١٢)
- **النظم القانونية وأنظمة الضرائب:** إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظم القانونية والضريبية.
- **النظام الاقتصادي:** وهو مهم جدا للتنمية المحاسبية عامة وللإفصاح والتقارير المالية خاصة.
- **النظام السياسي:** إن المفاهيم المحاسبية مرتبطة بالنظام السياسي السائد لبلد ما.
- **المستوى التعليمي:** تعتبر معايير المحاسبة معقدة وبدون فائدة إذا لم يحسن فهمها أو استخدامها.
- **الديانة:** تؤثر على المفاهيم المحاسبية الأساسية داخل الدولة، بالإضافة إلى هذه العوامل هناك عوامل أخرى كالتعداد السكاني، المستوى الثقافي ومصادر التمويل.
- وترجع الأسباب الرئيسة وراء عملية التوافق المحاسبي الدولي (فتيحة، ٢٠١١: ٥٨-٥٩):
- ❖ مساعدة إدارة المستثمرين والمحللون الماليين في إن يكون لديهم القدرة على فهم القوائم المالية للشركات الأجنبية التي يرغب في شراء أسهمها والتأكد من إن تلك القوائم المعدة وفقا لمعايير محاسبية محلية قابلة للاعتماد وقابلة للمقارنة أيضا وعلى الأقل إن يكون هناك وضوح لديهم بشأن طبيعة وحجم الاختلافات الموجودة بين تطبيقات المحاسبة المحلية كما يحتاجون إلى اضاء الثقة على تلك القوائم من أجل القيام بعملية التدقيق على شكل صحيح.
- ❖ اهتمام العديد من المنظمات الدولية بموضوع التوافق المحاسبي الدولي من أجل حماية المستثمرين في الحالة التي يتم فيها تسعير الأسهم الأجنبية في بورصة الأوراق المالية المحلية فان هيئة سوق المال وخدمة المستثمرين تطلب منهم اعداد قوائم مالية للشركات الأجنبية باستخدام التطبيقات المحلية والعكس في حالة ما ارادت شركة محلية إصدار أسهم جديدة في اسوق مالية أكثر اتساعا

فهناك الشركة بحاجة إلى تطبيقات محاسبية مقبولة لأعداد قوائمها المالية لتصبح قابلة للمقارنة لجميع المستثمرين المحليين والأجانب.

❖ إن عملية التوافق المحاسبي الدولي كانت نتيجة حتمية لتزايد عدد الشركات متعددة الجنسيات والتي بذل فيها المحاسبون والمحللون جهود تبعية من أجل اعداد القوائم المالية الموحدة لمختلف القوائم المالية التابعة لفروعها الأجنبية فاذا كانت تلك القوائم التي يتم اعدادها بشكل موحد على مستوى عالمي فان ذلك سيخفف العبء على المحاسبين ويقلل التكاليف على الشركة كما إن عملية اعداد معلومات داخلية قابلة للمقارنة من أجل تقييم الشركات الأجنبية لأغراض احتمال اندماجها أو الاستحواذ عليها سوف يتم تسهيلها لحد كبير.

❖ إن السلطات الضريبية عبر العالم سوف يتم عملها بتعقيد كبير عندما تتعامل مختلف الدول الأجنبية نظرا لتعدد اساليب قياس الإرباح بحجم المعايير المحاسبية المحلية لكل دولة.

❖ ان الحكومات في الدول النامية قد تجد من السهل إن تفهم وتراقب عمليات الشركات متعددة الجنسيات إذا ثم احداث نوع من التوافق المحاسبي بين المعايير المستخدمة في اعداد التقارير المالية على المستوى الدولي.

❖ إن التوافق الدولي يسمح بتسهيل عملية المقارنة من الاتقان والتمويل الدولي الامر الذي يسرع في دفع القرض للبلد المستفيد.

إن كل ما ذكر يعد مرتكزا لدواعي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية ومع ذلك فقد تعرض التوافق المحاسبي الدولي إلى مجموعه من الانتقادات هي (عبد الكاظم، ٢٠١٨: ١٨٣):

أ. أن المعايير المحاسبية الدولية هي حلول مبسطة لمشكله معقده فالمحاسبة علم اجتماعي مرن ويتكيف مع الحالات المختلفة فهو مبني على أساس من القواعد الوطنية والتقاليد البيئية الاقتصادية.

ب. إن المعايير المحاسبية الدولية تكتيك تمارسه الشركات لخدمة المحاسبة ولزيادة زبائنها.

ج. ان بعض المؤسسات المالية والدولية والأسواق الدولية تستخدم معايير المحاسبة على انها مطلوبة من قبل شركات المحاسبة الدولية فقط.

د. على مدى سنوات مضت تطورت أسواق راس المال الدولية دون وجود معايير محاسبية دولية.

ومن أجل وضع الية للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية اقترحت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجموعة من الخطوات تتضمن (الفتلاوي، ٢٠١٤: ١٩١):

أ. لا بد إن يكون لدى الدولة خطة تهدف إلى تحقيق التوافق مع المعايير الدولية أو تتبنى تحول الشركات الوطنية إلى تطبيق المعايير الدولية.

ب. تقوم الدولة بتحديد الفروق بين المعايير الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ودراسة هذه الفروق واستبدال البدائل والحلول المختلفة في المعايير الوطنية بمثيلاتها في المعايير الدولية إذا كانت الظروف تسمح بذلك.

ج. تقوم الدولة بإصدار معيار وطني متوافق مع كل معيار دولي.

د. يقتصر التطبيق للمعايير الدولية أو الوطنية المتوافقة على مجموعة محدودة من الشركات.

هـ. إن تقترن عملية التحول إلى المعايير الدولية أو التوافق معها بالتدريب على مستوى المهنة ومعدّي القوائم المالية وان تدرج معايير المحاسبة الدولية في المقررات الدراسية الجامعية.

و. إن تحدد الخطة تاريخا محددا لإنجاز أهدافها.

ثالثاً. علاقة التوحيد بالأزمة المالية للرهن العقاري والأثر على مهنة المحاسبة:

يشير Israel Shaked "أستاذ التمويل والاقتصاد في جامعة بوسطن، والمدير التنفيذي لشركة ميتشل شيك في الولايات المتحدة الأمريكية" في مقاله:

"Financial crisis of 2008 and preliminary framework for analyzing financial-distressed firms"

بأن أهم ملامح الأزمة تمثل بموجة الاندماجات التي حدثت بين بعض المؤسسات المالية العملاقة، ويجب أن نفهم عدد من الأمور المهمة المرتبطة بالأزمة أهمها (مطر وآخرون، ٢٠٠٩: ٨)

أ. **معرفة الأسباب الأساسية للأزمة:** والتي تمثلت بالإفراط بمنح القروض وبشكل غير مدروس وعدم إيلاء التدفقات النقدية الدراسة الوافية، وتجاهل التقارير التي كانت تشير على مر ثلاث سنوات قبل حدوث الأزمة إلى وجود خلل في السياسات الائتمانية المتبعة، وعدم الأخذ بعين الاعتبار مسألة توقف الأسواق المالية عن نشاطها والاحتياط لذلك.

ب. **تحديد الشركات التي ستتأثر بالأزمة،** وكيفية تجنبها تداعيات الأزمة من خلال التفريق بين الإفلاس والعجز عن تسديد الالتزامات، تحديد التحديات التي تواجه الشركات في ظل الأزمة المالية العالمية وتحديد الآليات والإجراءات الضرورية لتحليل ظروف الشركة المالية.

١. **الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة:** أشار (مطر وآخرون، ٢٠٠٩: ٩) لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة. وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضواً من أعضاء الكونجرس أُل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة. وذلك بحجة أن تطبيق أُل (FAS, 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك Lemans Brothers. لكن فريقاً معارضاً وبدعم من (SEC و FASB و IASB) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وبناءً لذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجاً وسطاً في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضاً عن أسلوب Mark-Market. وبعد أن تتبع الباحثون ما يجري في كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB تولد لديهم قناعة كبيرة بأن هذه الأزمة سوف تنعكس إيجابياً على جهات التشريع المحاسبي بشكل لم يكن له سابقة ودليلهم على ذلك بأن كلا المجلسين اتخذتا خطوات مكثفة وأصدرا عدد ضخم من الإجراءات والتصريحات والفعاليات يمكن تلخيصها بالجدول (١):

الجدول (١): الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المهنية لمواجهة الازمة المالية للرهون العقارية

ت	الاحداث	تاريخ اتخاذ الإجراءات	الاجراءات المتخذة
١	اجتماع المجلس الاستشاري للمعايير IASB و SAC المخصص لازمة الائتمانية	سبتمبر ٢٠٠٨	حيث تم نقاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي FSF الذي اعد بالتعاون مع العديد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمن فيهم FASB والمعنون "تحسين السوق والمرونة المؤسسية لتكوين استقرار مالي"، واطهر التقرير أسباب اضطراب الأسواق المالية وعرض بعض الإجراءات السريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.
٢	استجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناطق بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط	٢٠٠٨/٩/١٦	الخروج بتقرير تضمن عدد من النتائج والتوصيات أهمها: أكدت على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي، وفي حالة أن السوق لم يعد نشطا يتم استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق المشابهة، وأن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة المأخوذة من سماسة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وحذرت اللجنة من اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال IASB على لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ومن المهم أن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام IASB بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة واستطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".
٣	أصدر IASB دليلا استرشاديا	٢٠٠٨/١٠/٣١	عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير الصادر في نفس الشأن من قبل FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند بشكل تام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.
٤	IASB و FASB يعلن اجتماع لندن في ٢٠٠٨/١١/١٤ لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية	٢٠٠٨/١١/٣	حيث استمعوا لآراء شريحة كبيرة من أصحاب حقوق الملكية بما فيهم مستخدمو ومعدو القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، لمساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري ليتم تحسينها بشكل يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلسين بأنهم بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا.

ت	الاحداث	تاريخ اتخاذ الإجراءات	الاجراءات المتخذة
٥	قام IASB بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفا وراعيًا لمؤتمر قمة العشرين	٢٠٠٨/١١/١١	المزمع إقامته في ٢٠٠٨/١١/١٥ وانطلاقاً من علم المجلس بأن قضايا معايير المحاسبة والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندة المؤتمر فإن المجلس يقدم له الرسالة ليلبغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور IASB كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة لتحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان وتضمنت الرسالة فقرتين رئيسيتين: الأولى: دور معايير المحاسبة في أزمة الائتمان: حيث أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حالياً من قبل أكثر من ١٠٠ دولة، وبأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكاستجابة للضرورة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنباً إلى جنب مع FASB لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيده من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد باقتباس تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالمياً ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين الذي أشار إلى أن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون أنه أن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل. وانتهت الفقرة بالإشارة إلى أنه وبالتعاون مع FASB تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي وأنه يصار الآن إلى إنشاء مجموعه استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي. الثانية: مسؤولية كل من IASB و FASB: حيث شرحت هذه الفقرة أهمية جهات التشريع المستقلة وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقاً من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب ألا يساء استخدام مخرجاتها بالتبرير عن فشل ليس لها علاقة به.

ت	الاحداث	تاريخ اتخاذ الإجراءات	الاجراءات المتخذة
٦	الدعوة الموجهة في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية	٢٠٠٨/١١/١١	قام Sir David Tweedie بتقديم تقريره الذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية في ١١/١١/٢٠٠٨ ولعل أهم ما جاء في التقرير ما يلي: أ. السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية يعود إلى الممارسات السيئة لعمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات للبنوك التي كانت تحت الرسطة. ب. إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن نستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها. ج. لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع ومراقبة الأسواق الرأسمالية. د. يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين لـ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى: ١. ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة. ٢. ٨٥% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي. هـ. قام IASB باتخاذ إجراءات مهمة وشكل لجنا عليا وتعاون مع مجلس FASB لتحقيق هدفين رئيسيين: ١. تطوير معايير عالمية لإخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية. ٢. تزويد دلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير. و. قام IASB بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومنها الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة. ز. إن توقف عمليات الإقراض في ظل الأزمة يعود وبشكل رئيس لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة لوقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير لعودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

ت	الاحداث	تاريخ اتخاذ الإجراءات	الاجراءات المتخذة
٧	أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا	٢٠٠٨/١١/١٤	يرأسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و Harvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) وتشمل كذلك على أعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمي القوائم المالية. وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جدا. وأشار انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وان كلا من IASB و FASB سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا.

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على (www.iasb.org) وظاهر شاهر القشي، (٢٠٠٩)، "أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة" جامعة الشرق الأوسط للدارسات العليا، مجلة المدقق.

٢. توجهات التوحيد في ظل الأزمة ودور التعديلات على المعايير المحاسبية الدولية: يشير (بلغيث، ٢٠٠٢: ٥٣) أن بداية التوحيد المحاسبي (خاصة ما تعلق بتطوير المبادئ المحاسبية) انطلق في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة ١٨٨٧ مع نتيجة لجملة الاحتياجات التي حملتها بورصة نيويورك عن عدم ملائمة المعلومات المحاسبية والمالية المنشورة والتي كانت في كثير من الأحيان لتضليل المستثمرين وأصحاب الأموال الخاصة في ظل الركود الاقتصادي (١٩٢٩) تم اعتماد سياق للتوحيد المحاسبي ومنذ ذلك الحين وجدت المهنة المحاسبية نفسها أمام الكثير من المشاكل الجديدة طرحت نتيجة للاضطرابات غير العادية للمحيط الاقتصادي والمالي الذي أصبح يتطور ويتحول بشكل كبير متسارع وعلى الرغم من أن المهنة المحاسبية أثبتت قدرتها على مواجهة هذه التغيرات والتأقلم معها إلا أنها كانت عاجزة على إن تجد حلول نهائية ودائمة للمشاكل الجديدة والمطروحة. إلا أن السؤال الذي طرح ويطرح بالحاح هو كيف يمكن للمهنة المحاسبية ان تضطلع بدورها الطبيعي دون وجود خط قيادة يسمح لها بالمعالجة السلمية للمشاكل التي تطرح عليها، عدا خبرة وإحكام الأعضاء المشكلين لهيئات التوحيد بحيث تتغير فلسفة التوحيد ذاتها مع تغير الأفراد وتصبح هذه الهيئات بعد ذلك عاجزة عن الدفاع ضد الهجمات من أي طرف لم يجد في المعايير ما يتماشى مع مصالحه (تضارب المصالح).

وحتى المعارضين لفلسفة التوحيد اخذوا يعيدون النظر في توجهاتهم خاصة بعد الأزمة العالمية ومن هؤلاء (أبو طالب، ٢٠١٠: ٢-١) الذي أشار إلى "بدأت اللجنة الدولية لمعايير التقارير المالية في إتباع فلسفة جديدة هدفها التحول من تعدد البدائل المحاسبية إلى تقديم بديل واحد وهو ما يمكن أن يطلق عليه (التوحيد المحاسبي) أي تقدم معالجة أو سياسة محاسبية واحدة (قياسية) لمعالجة الموضوع المحاسبي الواحد بدلا من تقديم أكثر من معالجة أو سياسة محاسبية فعلى سبيل

المثال كانت البدائل (السياسات) المحاسبية لطرق تسعير المنصرف من المخزون تقدم أكثر من طريقة (بديل أو سياسة) لتسعير المنصرف من المخزون للإنتاج أو بيع على أساس الأول فالأول أو المتوسط المتحرك أو الأخير فالأول أو التسعير الخاص أو السعر المعياري ثم بدأت في تخفيض عدد البدائل لتصبح بديلين فقط هما المعالجة القياسية (الأول فالأول) والمعالجة البديلة (الأخير فالأول) ووضعت العديد من القيود عند اختيار المعالجة البديلة بدلا من المعالج القياسية ثم انتهى بها الأمر إلى فرض بديل واحد (سياسة واحدة) لتسعير المنصرف من المنصرف من المخزون فأصبح التسعير يتم على أساس الأول فالأول فقط. وبالرغم من تحفظي على فلسفة التوحيد المحاسبي. فإن التحول من تعدد البدائل إلى التوحيد أنما يرجع في رأيي إلى تحقيق الهدف الرئيسي من اصدار المعايير المحاسبية وهو مساعدة مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ القرارات" في حين أشار (الذنياني، ٢٠٠٩: ٢) في مقالة بعنوان "العالم يتجه إلى معايير محاسبية موحدة تقاديا لازمات مالية جديدة" في ظل تزايد الحديث عن المعايير محاسبية هناك مؤشرات تعكس إن هناك رغبة في إيجاد صبغة عالمية للمعايير المحاسبية. وإن التفاوت في استخدام المعايير المطبقة في الشركات العالمية يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاستثماري خاصة المؤسسات المالية وهناك ضغط من المؤسسات المالية العالمية وأسواق المال العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية ليتسنى لها تمويل الشركات حول العالم وفق رؤية واضحة". كما أكد (فتيحة، ٢٠١١: ٥٩) على "إن مكاتب المحاسبة لعبت دورها مهما في ارساء فكرة التوافق الحاسبي على المستوى الدولي فباستمرار إن الكثير من عملاء تلك المكاتب لديهم على الأقل شركة تابعة خارجية أو فرع أجنبي واحد فإن اعداد وتوحيد القوائم المالية لتلك الشركات ستصبح أقل تعرضا للخطأ إذا ما كانت التطبيقات المحاسبية قد تم توحيدها". وفي ظل التأكيد على أهمية التوحيد على مستوى المعايير الدولية كان التوجه واضحا عندما قرر IASB إجراء تعديلات على معايير المحاسبة الدولية التي يصدرها وتغييرها لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) ويهدف من وراء هذا التغيير الاتي (ابو طالب، ٢٠١٠: ٢٠٥):

- ❖ التقارب مع معايير المحاسبة الأمريكية FASB.
 - ❖ تلبية رغبة مجلس الوحدة الاقتصادية بالاتحاد الأوروبي بإصدار معايير محاسبية جديدة تساعد على توحيد التطبيق المحاسبي بين دول الاتحاد الأوروبي على غرار توحيد العملة الأوروبية.
 - ❖ الأخذ بعين الاعتبار التطورات الكبيرة والتغيرات التي حدثت وخاصة قيام العديد من دول العالم بإصدار معايير محاسبة محلية تستند بشكل أساسي على معايير المحاسبة الدولية.
 - ❖ حدوث بعض التجاوزات والاستغلال من قبل بعض المحاسبين لتلك المعايير عبر استغلالهم لبعض نقاط الضعف الموجودة بالمعايير والتي كانت أحد نتائجها ظهور المحاسبة الإبداعية.
- إما الدكتور عبد الله باعش الرئيس التنفيذي لشركة الاستشارات المالية يؤكد إن المرونة في المعايير المحاسبية تساعد بعض الشركات على تضليل مساهميها وقراء قوائمها المالية وبين إن بعض الشركات استغلت المرونة الموجودة في معيار الاستثمارات وقامت بتحويل استثماراتها من متاحة إلى معدة للتجار والعكس بغرض نقل الأثر المالي لنتائجها بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والتأثير على صافي الأرباح (الخسائر) وإن المرونة في المعايير ناتجة من تعدد طرق

القياس المحاسبي للإحداث المالية وكذلك التقدير لها فمثلا منتج مالي تقدمه إحدى الشركات ولكن هذا المنتج لا يتم تداوله في السوق مما يعني عدم وجود قيمة سوقية عادلة له وذلك لعدم وجود سوق له أصلا لذا يلجأ مراقب الحسابات لقبول تقدير الشركة لسعر هذا المنتج وهذا معارضة مع المعايير التي تتطلب إن يكون التقييم صادر من جهة محايدة... (البصري، ٢٠٠٩: ٢٥).

كان للازمة المالية أثر كبير على التوجه نحو التقليل من التعددية في المعالجات المحاسبية التي اثارته جدلا في ظل المعايير الدولية قبل تعديلها ومن هذا المنطلق رأى IASB أدراج بعض التعديلات تلافيا للاستغلال السيئ للمعايير القديمة، وللحفاظ على ممارسات المحاسبة الإبداعية التي ظهرت في ظل المعايير الدولية القديمة ومن أهم تلك التعديلات (ابو طالب، ٢٠١٠: ٢١٥):
أ. العمل على إلغاء غالبية البدائل (المعالجة القياسية) و(المعالجة البديلة) في معايير المحاسبة الجديدة، والاكتفاء بمعالجة محاسبية واحدة وذلك بهدف توحيد المعالجات وعدم فسح المجال للاختيار بين عدة بدائل بحيث تستغل تلك البدائل في تجميل صورة الدخل أو تضخيم الأرباح أو التغطية على بعض الملاحظات على نشاط الشركة.

ب. إضافة مرفقات لكل معيار محاسبي يوضح كيفية التطبيق العملي، ويعتبر هذا الأمر من وجهة نظر الباحثين من أهم التغييرات أو التعديلات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية الجديدة، فقد اتضح ان هنالك صعوبات متعددة في التطبيق العملي للكثير من فقرات معايير المحاسبة، حيث يصعب على الكثير من المتخصصين توضيح كيفية التطبيق السليم لغموض بعض الفقرات داخل المعيار الأمر الذي قد يستغله بعض ضعاف النفوس في القيام بتلاعبات أو تحريفات لبعض بنود التقارير المالية بحجة عدم الوضوح أو الفهم السليم للمعيار.

ج. العمل على إلغاء التناقضات والتعارض الموجود بين بعض المعايير بالإضافة الى إزالة أي غموض قد يكتنف تلك المعايير الأمر الذي يغلق الباب أمام من يريد ان يستغل تلك التناقضات أو الغموض الذي يكتنف بعض تلك المعايير.

د. إدخال التفسيرات الملحق بالمعايير إلى داخلها بدلا من فصلها في ملحق خاص بكل معيار. ومن وجهة نظر الباحثين فقد تكللت جهود المنظمات المهنية في هذا المجال من خلال التعديلات العديدة التي تم اجرائها على العديد من المعايير وإلغاء قسم منها واحلال البعض الآخر محل غيره واستحداث معايير جديدة وخير نموذج على هذه الجهود هو معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) والذي سيتم تناول جوانب وتوجهات التوحيد التي اقرها هذا المعيار.

٣. معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) كنموذج للتعديلات والتوجه نحو التوحيد: إن معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS13) والذي يحمل عنوان قياس القيمة العادلة كان جزء من مذكرة التفاهم (MOU) بين الهيئات كنتيجة لعملها المشترك فقد قامت بترتيب معايير الإبلاغ المالي ومبادئ المحاسبة المقبولة عموما الامريكية، لوضع ذات المعنى للقيمة العادلة ونفس متطلبات الإفصاح حول مقاييس القيمة العادلة. حيث قام (IASB) في ١٢ مايو ٢٠١١ بإصدار معيار (IFRS13) الخاص بقياس القيمة العادلة وكان تنويجا لمشروع التقارب مع (FASB) حيث بدء المشروع عام ٢٠٠٥ بهدف انشاء مجموعة واحدة من معايير المحاسبة الدولية لقياس القيمة العادلة ذات جودة عالية وأصبح هذا المعيار ساري المفعول اعتباراً من ١/١٣/٢٠١٣ م.

المعيار قدم توجيهها واضحا وثابتا لقياس القيمة العادلة وعالج التقييم في حالة عدم التأكد في الاسواق غير النشطة والنشطة وحدد طرق القياس والتقييم وظروف اللازمة لكل طريقة ومنهج مع الحفاظ على أساسيات القياس ومنهج القياس المتعارف عليها وهناك أربع أهداف حددت للمعيار هي:

- أ. تخفيض التعقيد وتحسين التناسق في تطبيق مبادئ قياس القيمة العادلة بامتلاك مجموعة وحيدة او مميزة من متطلبات لكل مقاييس القيمة العادلة.
- ب. التوصل لقياس أكثر موضوعية بشكل واضح بتوضيح تعريف القيمة العادلة.
- ج. لتحسين الشفافية وتعزيز الإفصاح حول قياس القيمة العادلة.
- د. لزيادة التقارب بين (IFRSS & US GAAP).

وكدراسة تحليلية لجوانب التوحيد والتوافق لمعيار الإبلاغ المالي رقم ١٣ فمن وجهة نظر الباحثين تم وضع المعيار لتحقيق أهداف التوجه نحو التوحيد من خلال الاتي:

- أ. تم وضع المعيار كقالب لتوحيد المعالجات المحاسبية للمعايير التي تستخدم القيمة العادلة حيث نص المعيار على "ينطبق إطار قياس القيمة العادلة الموضح في هذا المعيار الدولي للتقرير المالي على كل من القياس الأولي واللاحق إذا كانت القيمة العادلة مطلوبة، أو مسموحاً بها، بموجب معايير دولية أخرى للتقرير المالي".

ب. يتم اعتماد المعيار في ظل بقية المعايير التي تتطلب قياسا للقيمة العادلة وبالتالي بدلا من وجود تعددية في توضيح وقياس القيمة العادلة بموجب كل معيار يستخدمها تم وضع معيار الإبلاغ المالي رقم ١٣ تحت عنوان "قياس القيمة العادلة" لتوحيد معالجات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة.

ج. وكان ذلك واضحا من خلال تعريف القيمة العادلة التي أوردتها المعيار بأنها قياس مستند إلى السوق وليس قياسا خاصا بالمنشأة، مؤكدا على ظروف القياس الموحدة التي أقرها المعيار مؤكدا على تاريخ القياس كأساس لاعتماد السعر.

د. وقد حدد المعيار جوانب التوحيد في القياس ليشمل كل من الموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى أدوات حقوق الملكية ولم يقتصر على الموجودات المالي بل امتد إلى الموجودات غير المالية مع ورود بعض الاستثناءات.

هـ. وكذلك حدد المعيار أسس الإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المقاسة وفق القيمة العادلة بذات الصيغة الموحدة وأكد على الأهداف الأساسية للمعيار التي تمحورت حول القياس والإفصاح وتوفير المعلومات لأغراض المقارنة وهو أهم أهداف التوحيد.

و. أكد المعيار على خاصية الثبات والقابلية للمقارنة من خلال وضعه لتسلسل هرمي للقيمة العادلة حيث نص المعيار على " لزيادة الثبات والقابلية للمقارنة في قياسات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة فن هذا المعيار يضع تسلسلا هرميا للقيمة العادلة يصنف في ثلاث مستويات محددات اساليب التقويم المستخدمة في قياس القيمة العادلة ويعطي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة الأولوية الأعلى للأسعار المعلنة في الأسواق النشطة والأولوية الأدنى للمدخلات التي لا يمكن رصدها والجدول (٢) يوضح المستويات الثلاثة:

الجدول (٢): المدخلات وتصنيفها وفق المستويات

التسلسل الهرمي	الوصف	أمثلة
المستوى الأول	الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة التي يمكن الوصول إليها في تاريخ القياس	الأدوات المالية (الأسهم، خيارات التداول المتداولة والعقود المستقبلية) المتداولة في الأسواق النشطة.
المستوى الثاني	المدخلات غير المدرجة ضمن المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها للأصول أو الخصوم إما بشكل مباشر أو غير مباشر.	الأسعار الملاحظة في الأسواق غير النشطة (الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة). الأسعار المقتبسة للأصول أو الخصوم المماثلة في الأسواق النشطة (المدخلات المشتقة من منحنيات العائد عندما يمكن ملاحظتها على فترات متداولة) السعر غير المعدل للمتر المربع الواحد لمبنى مشتق من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (الأسعار المشتقة من المعاملات الملاحظة التي تنطوي على مبان مماثلة في مواقع مماثلة).
المستوى الثالث	مدخلات لا يمكن ملاحظتها بما في ذلك بياننا الوحدة الاقتصادية الخاصة والتي يتم تعديلها إذا لزم الأمر لتعكس افتراضات المشاركين في السوق.	هامش الائتمان محسوب باستخدام بيانات داخلية لا يمكن ملاحظتها. توقعات الإدارة للتدفقات النقدية (مستوى الإيرادات في المستقبل والتوقعات المالية الأخرى). تعديلات على سعر المتر المربع للمباني المماثلة المشتقة من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها (التعديلات التي تعكس الاختلافات في الظروف المادية وموقع الخصائص)

المصدر: مشجل، هاني حميد وشحم، علاء محسن، (٢٠١٩)، "القياس بالقيمة العادلة وانعكاساتها
على القرارات الاستثمارية"

Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences/ISSN: 1999
558x/Issue: 31, 218-219.

١. إما فيما يتعلق بجانب الإفصاح فقد نص المعيار في الفقرة ٩١ على " يجب على المنشأة إن تفصح
عن المعلومات التي تساعد مستخدمي قوائمها المالية في تقويم كل مما يلي:

- ❖ للأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة-على أساس متكرر أو غير متكرر-في قائمة المركز المالي بعد الاثبات الأولي: الإفصاح عن أساليب التقويم والمدخلات المستخدمة لتطوير تلك القياسات.
- ❖ لقياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم مدخلات مهمة لا يمكن رصدها (المستوى ٣): الإفصاح عن أثر القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل الآخر للفترة.
- ٢. كما نصت الفقرة ٩٢ لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٩١ يجب على المنشأة إن تأخذ جميع ما يلي في الحسبان:
 - ❖ مستوى التفصيل اللازم لاستيفاء متطلبات الإفصاح.
 - ❖ الإفصاح عن حجم التأكيد الذي يجب وضعه على كل من المتطلبات المتنوعة.
 - ❖ الإفصاح عن حجم التجميع أو التفصيل الذي يجب القيام به.
 - ❖ الإفصاح عما إذا كان مستخدمو القوائم المالية بحاجة لمعلومات إضافية لتقويم المعلومات الكمية المفصح عنها.
- وإذا كانت الإفصاحات المقدمة لهذا المعيار والمعايير الدولية الأخرى غير كافية لتحقيق الأهداف الواردة في الفقرة ٩١ فإنه يجب على المنشأة إن تفصح عن المعلومات الإضافية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف.
- ٣. وفيما يتعلق بتحقيق هدف المقارنة على المستوى الأفقي (الزمني) وعلى المستوى العمودي أشار المعيار في الملحق ج نطاق السريان والتحول إلى:
 - ❖ يجب على المنشأة إن تطبق هذا المعيار للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يناير ٢٠١٣ أو بعده ويسمح بالتطبيق الأبعد وإذا قامت بتطبيق هذا المعيار الدولي على فترة أبكر فإنه يجب عليها إن تفصح عن تلك الحقيقة.
 - ❖ يجب إن يتم تطبيق هذا المعيار الدولي للتقرير المال -بأثر مستقبلي-من بداية الفترة السنوية التي يتم فيها تطبيقه بشكل أولي.
 - ❖ لا يلزم إن يتم تطبيق متطلبات الإفصاح لهذا المعيار الدولي للتقرير المالي في المعلومات المقارنة المقدمة للفترات السابقة لتطبيق هذا المعيار الدولي للإبلاغ المالي.
 - ❖ عدل "التحسينات السنوية دورة ٢٠١١- ٢٠١٣" المصدر في ديسمبر ٢٠١٣ الفقرة ٥٢. يجب إن تطبق ذلك التعديل -بأثر مستقبلي-من بداية الفترة السنوية التي تم فيها تطبيق ذلك التعديل للفترات السنوية التي تبدأ في ١ يوليو ٢٠١٤ أو بعده ويجب على المنشأة إن تطبق ذلك التعديل بأثر مستقبلي (من بداية الفترة السنوية التي تم فيها تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٣) بشكل أولي ويسمح بالتطبيق الأبعد وإذا قامت المنشأة بتطبيق ذلك التعديل لفترة أبكر فإنه يجب عليها إن تفصح عن تلك الحقيقة.
 - ❖ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ٩ كما أصدر في يوليو ٢٠١٤ الفقرة ٦ يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٩.
 - ❖ عدل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦ "عقود الإيجار" المصدر في يناير ٢٠١٦ الفقرة ٦ يجب على المنشأة تطبيق هذه التعديلات عند تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.
 - ٤. استثنى المعيار بعض مجالات الإفصاح حيث نص المعيار في الفقرتين ٦ و ٧ منه على:
 - أ. لا تنطبق متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار على ما يلي:

- ❖ معاملات الدفع على أساس السهم ضمن نطاق المعيار الدولي للتقرير المالي ٢ "الدفع على أساس السهم".
- ❖ معاملات الايجار التي يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٦.
- ❖ القياسات التي لديها بعض أوجه التشابه مع القيمة العادلة ولكنها ليست قيمة عادلة مثل صافي القيمة القابلة للتحقق الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٢ "المخزون" أو قيمة الاستخدام الواردة في معيار المحاسبة الدولي ٣٦ "الهبوط في قيمة لأصول".
- ❖ ب. إن الإفصاحات المطلوبة بموجب هذا المعيار الدولي للتقرير المالي غير مطلوبة لما يلي:
 - ❖ أصول الخطة المقاسة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ١٩ "منافع الموظف".
 - ❖ استثمار خطة منفعة التقاعد المقاسة بالقيمة العادلة وفقا لمعيار ٢٦ "المحاسبة والتقرير من قبل خطط منفعة التقاعد".
 - ❖ الأصول التي يكون المبلغ الممكن استرداده منها هو القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف الاستبعاد وفقا لمعيار المحاسبة الدولي ٣٦.
- ومن خلال ما تقدم يمكن ملاحظة الآثار المتبادلة ما بين المعايير الدولية والهيئات المهنية والأزمات المالية ودور المهنة المحاسبية في تلافي المزيد من الازمات وادارتها من خلال التطوير المستمر لمتطلبات المهنة وتعديل المعايير وفقا للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية بما يحقق قيام القائمين على المهنة بمهام على اتم وجه واتضح أهمية الحد من تعدد بدائل القياس والتوجه نحو التوحيد على المستوى الدولي لتحقيق القابلية على المقارنة وتلافي وجود بيانات ومعلومات متفاوتة لا تخدم توجهات القائمين على اتخاذ القرارات .
- الاستنتاجات والتوصيات:**
- أولاً. الاستنتاجات:**
- ١. يمكن ملاحظة التوجهات المحاسبية الدولية إلى التعديل للمعايير المحاسبية الدولية بما يكفل التوجه نحو التوافق مع التوحيد للمعالجات المحاسبية في ظل تداعيات الأزمة المالية وما ترتب عليها من آثار تركت بصمتها الواضحة على مهنة المحاسبة وعلى الجهات التشريعية والقائمين بالعمل عليها وكانت من هذه الآثار الواضحة إعادة النظر في التوجهات المحاسبية.
- ٢. تحول نظرة القائمين على مهنة المحاسبة نحو التوحيد إلى ضرورة التوجه نحو التوافق في التطبيق من جديد والحد من المرونة التي ادعى البعض أنها كانت سببا في حدوث الأزمة العالمية وتمثلت هذه التوجهات في الدعوة نحو تعديل المعايير المحاسبية الدولية والتركيز على معايير القياس والإبلاغ المالي.
- ٣. التوجه نحو اعتماد معايير الإبلاغ المالي على اعتبار إن الإفصاح في القوائم المالية عن المعلومات المحاسبية المعدة وفق هذه المعايير سوف يحقق الأهداف المرجوة لمستخدمي هذه القوائم من خلال تحقيق أهداف القابلية على المقارنة والموثوقية والأهداف الأخرى.
- ٤. تعمل المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي على تحقيق الأهداف التي يعمل التوحيد على تحقيقها في مستوياته المتعددة وتعمل على تحقيق التوافق والتكامل في تحقيق أهداف المهنة والعمل على تقليص الفروق في المعالجات المحاسبية والمحافظة على مرونة ذات مستوى يكفل بقاء حيز للإبداع الفكري المحاسبي ويقلل من فجوة الاتهام بالجمود.

٥. يمثل معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ١٣ أحد التوجهات للهيئات المهنية الدولية نحو التوحيد والتوافق كنتيجة للالتزامات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي.

٦. تناول معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ١٣ جوانب عديدة للتوحيد في ثلاثة مجالات أساسية تناولت القياس والافصاح وتوفير معلومات لأغراض المقارنة حيث تناول أساليب القياس والتقييم للقيمة العادلة والافصاح عنها على إن تنطبق على كافة المعايير التي تستخدم القيمة العادلة في متطلباتها وتطبيقها.

ثانياً. التوصيات:

١. في ظل التوجهات الحالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة العراقية نوصي بالقيام بورش عمل تمهيدية لتوضيح الية التطبيق والمؤسسات التي ستكون مشمولة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية.
٢. إقامة دورات تطويرية للمحاسبين والموظفين في دوائر الدولة العراقية لزيادة الوعي المعرفي بالية التطبيق وأسبابها لضمان التطبيق الصحيح ولكسر حاجز عدم الرغبة في التغيير لدى المهنيين.
٣. على المنظرين والجهات المسؤولة عن مهنة المحاسبة في العراق دراسة أثار التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية على تحقيق التوافق في المعالجات من خلال دراسة استقرائية لتوجهات التطبيق في ظل الاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي وغيره من الجهات المعنية.

المصادر:

١. أبو طالب، يحيى محمد، (٢٠١٠)، نظرية ومعايير المحاسبة في الفكر والتطبيق المحاسبي، القاهرة، مصر.
٢. بشير، بن عيشي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق بسكرة، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة محمد خيضر-الجزائر، ٢٠٠٩.
٣. البصري، فهد محسن، (٢٠٠٩)، مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية، مؤتمر الأزمة العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، الجنان، طرابلس لبنان.
٤. بلغيث، مداني بن، (٢٠٠٢)، إشكالية التوحيد المحاسبي تجربة الجزائر، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد ١، الجزائر.
٥. بلغيث، مداني بن، (٢٠٠٦)، التوافق المحاسبي الدولي-المفهوم المبررات والأهداف، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، عدد ٤، الجزائر.
٦. تشوي، فريدرك، كارول إن فروست وجاري ميبك، (٢٠٠٤)، المحاسبة الدولية، تعريب محمد عصام الدين زايد ومراجعة احمد حامد حجاج، دار المريح للطباعة والنشر.
٧. الجاوي، طلال محمد، (٢٠٠٠)، الايعاد الاقتصادية والسياسية للتوفيق المحاسبي الدولي وانعكاساته على البيئة العراقية، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة /جامعة بغداد.
٨. الجليلي، مقداد احمد يحيى، (١٩٧٧)، تقييم وتطوير التوحيد المحاسبي في قطاع الأعمال بالجمهورية العراقية، رسالة ماجستير/جامعة عين شمس، كلية التجارية، الدراسات العليا.
٩. الذبياني، عبد الله، (٢٠٠٩)، العالم يتجه إلى معايير محاسبية موحدة تقاديا لالتزامات مالية جديدة، مقال منشور على الانترنت، الرياض.
١٠. رزقي، إسماعيل، (٢٠١٠)، اعمال التوحيد المحاسبي في الجزائر دراسة حالة مؤسسة عمومية اقتصادية، رسالة ماجستير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

١١. عبد الكاظم، محمد راضي، (٢٠١٨)، مبررات التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية في ظل التغيرات في البيئة العراقية، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد ١٠، العدد (١)، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الانبار.
١٢. الفتلاوي، ليلي ناجي مجيد، (٢٠١٤)، أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي، دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم (٤١) والقاعدة المحاسبية العراقية رقم (١١)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد (٢)، العراق.
١٣. فتيحة، بكطاش، (٢٠١١)، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة-حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
١٤. القشي، ظاهر شاهر، (٢٠٠٩)، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، مجلة المدقق.
١٥. مزياني، نور الدين، (٢٠٠٩)، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الاستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، مجلة أبحاث روسيكادا، جامعة سكيكدة، الجزائر.
١٦. مشجل، هاني حميد وشحم، علاء محسن، (٢٠١٩)، القياس بالقيمة العادلة وانعكاساتها على القرارات الاستثمارية،
Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences/ISSN: 1999, 558x/Issue: 31, 218-219.
١٧. مطر، محمد وعبد الناصر نور وظاهر القشي، (٢٠٠٩)، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول التحديات والآفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، الأردن ٢٨-٢٩-٤-٢٠٠٩.
١٨. المعيار الدولي للابلاغ المالي ١٣، مؤسسة المعايير الدولية للتقارير المالية، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
١٩. نور، عبد الناصر، جراوي، طلال، (٢٠٠٢): المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية متطلبات التوافق والتطبيق، www.jps-dir.net/Forum/uploads/8724/6.doc.